منها 253 في تقارير لجنة الميزانيات

404 توصيات أصدرها مجلس الأمة في دور الانعقاد الثالث

■ المجلس أوصى الحكومة بتقديم تقرير دوري كل 6 أشهر حول قضايا الإيداعات وتضخم الحسابات

■ إعادة النظر في معايير وأسس تأهيل مقاولي ومتعهدي العقود النفطية

■ دراسة أسباب استمرار الخلاف المستحكم بين شركة المشروعات السياحية وديوان المحاسبة

■ تكليف ديوان المحاسبة بمراجعة والتحقق والتفتيش في إجراءات صندوق التنمية بشأن المنح والقروض

أصدر مجلس الأمة في دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر 404 توصيات منها 253 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات والهيئات المستقلة والمحلة، فيما وافق المجلس على 6 توصيات بشأن استجواب وزير الإعلام والشباب و23 توصية اثر نظر 4 طلبات مناقشة عن أزمة سقوط الأمطار والتوظيف والإحلال وقضايا التعدي على المال العام و122 توصية وردت بتقارير لجان التحقيق.

ووثقت "الدستور" الاحصائيات الصادرة عن المجلس خلال دور الانعقاد الثالث وايضا دوري الانعقاد الأول والثاني إذ أصدر المجلس 481 في الدور الثاني و355 في الدور الأول وذلك خلال التقرير التالي:

أزمة الأمطار..7 توصيات

في جلسة 14 نوفمبر 2018 وافق المجلس على 7 توصيات بشأن طلب مناقشة لتداعيات أزمة سقوط الأمطار وإحالتها إلى الحكومة هي:

1 – إحالة المخالفات والشبهات المذكورة في تقرير «لجنة المرافق العامة» بشأن تطاير الحصى إلى هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» مصحوبة بالأدلة والأسانيد خلال شهر من تاريخه.

2 – تشكيل لجنة تحقيق لتحديد المتسببين من 3 أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه وتحديد الأسباب والمتسببين خلال شهر من تاريخ أول انعقاد لها.

3 – إحاطة مجلس الأمة بنتائج التحقيقات الحكومية الجارية سواء في مؤسسة الرعاية السكنية او وزارة الأشغال وغيرهما خلال شهر من تاريخه.

4 – التعويض العادل والعاجل من الحكومة لجميع المتضررين من الكارثة الطبيعية وما رافقها من غرق وانسداد وتلف للممتلكات الخاصة ورعاية أسرة الشهيد أحمد الفضلي والحالات المماثلة.

5 – وضع خارطة للسيول وتجمعات المياه الموسمية، وذلك من قبل وزارة الأشغال وغيرها.

6 – تكريم وتحية الأفراد المناوبين في مختلف الأجهزة الحكومية والتطوعية للتصدي لهذه العاصفة المطرية، وسد الاحتياجات اللازمة لأداء مهامهم الوطنية المتميزة والمشهودة.

7 – الاستعجال بإقرار قانون تعيين القياديين وإنشاء هيئة لإدارة الأزمات والكوارث.

طلبا مناقشة..16 توصية

في جلسة 17 ابريل 2019 نظر المجلس طلبي مناقشة بشأن التوظيف والإحلال ووافق المجلس على 16 توصية منها 15 توصية بشأن التوظيف والإحلال وتوصية واحدة بشأن قضايا التعدي على المال العام.

التوظيف والإحلال..15 توصية

وافق المجلس بعد الانتهاء من مناقشة التوظيف والإحلال على 15 توصية .

قضايا التعدي على المال العام. توصية واحدة

وافق المجلس بعد الانتهاء من مناقشة قضايا التعدي على المال العام، إلى التوصية التالية:

أن تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة تقارير دورية حول قضايا الإيداعات وتضخم الحسابات كل 6 أشهر، وإلزامها بالتظلم من قرارات الحفظ إذا اتخذت في هذه القضايا.

استجواب وزير الإعلام والشباب..6 توصيات

في جلسة 14 مايو 2019 وافق المجلس على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء إثر مناقشة الاستجواب المقدم من الأعضاء: رياض احمد العدساني، د. عادل جاسم الدمخي ومحمد حسين الدلال إلى وزير الاعلام ووزير الدولة لشئون الشباب وقد كلف ديوان المحاسبة بالتالي على أن يقدم تقريره في مدة اقصاها 30 سبتمبر القادم حيث تضمن 6 توصيات جاءت كالتالي:

1– الإجراءات المتخذة في تسوية الملاحظات والمخالفات الواردة في تقريره للسنة المالية 2018/2017، وتقييم مدى توافق الإجراءات المتخذة مع الاشتراطات الرقابية اللازمة لتسويتها.

2– فحص ومراجعة قرارات شؤون التوظيف من ندب ونقل وتعيين ومنح وعلاوات وتسويات وبدلات ومرتبات ومكافآت.

3– فحص ومراجعة لجميع حسابات التسوية لأمانات وعهد وحسابات جارية، للجهات التالية: ((وزارة الإعلام، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة للزراعة، الهيئة العامة للشباب، وكالة الأنباء الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)).

4 – فحص كل السجلات ومراجعة البيانات والقرارات الصادرة في توزيع وتوسعة كل ما يتعلق بالحيازات الزراعية، ومدى مطابقتها للوائح والنظم والقرارات واللوائح والقوانين المعمول بها.

5 – فحص التفرغات الرياضية ومدى مطابقتها للنظم والقرارات واللوائح والقوانين المعمول بها.

6 – فحص ومراجعة جميع عقود ومشروعات الجهات التالية: ((وزارة الاعلام، كونا، والمجلس الوطني، وهيئة الزراعة، وهيئة الشباب، وهيئة الرياضة)).

تقارير لجان التحقيق..122 توصية وافق مجلس الامه في جلسة 2 يوليو 2019 و3 يوليو 2019 على تقارير لجان التحقيق حيث تضمن تقارير اللجان 122 توصية.

قروض الصندوق الكويتي.. 10 توصيات

التقرير الرابع عشر لجنة الشؤون الخارجية الى الحكومة فيما يتعلق بقروض الصندوق الكويتي ومدى تناسبها مع سياسات البلاد الخارجية واوصت اللجنة بخصوص بند القروض وفوائدها .

تجاوزت وزارة الصحة..67 توصية

التقرير الاول للجنة التحقيق في تجاوزت وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية حيث تضمن 67 توصية وجاءت كالتالي:

المحور الاول: تجاوزات العلاج في الخارج

1 – التحقق من صحة سفر وعودة المرضى ومرافقيهم.

2 – تطبيق النظام الآلي في الوزارة لتسهيل المخاطبات وكافة الإجراءات الإدارية ولتسريع الدورة المستندية

3 – قيام الجهات بتسوية مصروفات العلاج بالخارج من دون تأخير، وإحكام نظم الرقابة الداخلية

4 – التأكد من صرف المبالغ المستحقين لها وفقاً للمستندات المؤيدة لها.

5 – تطبيق نظام آلي محاسبي معتمد في الوزارة لتسهيل وتسريع كافة الإجراءات والمعاملات المالية.

6 – تعاقد وزارة الصحة مع مكتب تدقيق عالمي وتكليفه بالتدقيق على كافة المبالغ المصروفة من قبل وزارة الصحة على بند العلاج في الخارج وذلك في الفترة من 2013/1/1 إلى 2017/1/1 على أن يتم تزويد المجلس بالتقرير النهائي للتدقيق.

7 – التوسع في استقدام الكوادر الطبية المتخصصة لدراسة وعلاج الحالات المرضية وتوفير علاجها بالداخل.

8 – سرعة الانتهاء من إنجاز كافة مشاريع التطوير والتوسعة السريرية للمستشفيات

المحور الثاني: التجاوزات والمخالفات التي أوردها ديوان المحاسبة

1 – ضرورة تنسيق ومتابعة وزارة الصحة مع وزارة المالية للانتهاء بالسرعة الممكنة من إجراء المناقلات والتعديلات على أنواع بنود الميزانية تمهيدا لإعداد الحساب الختامي في المواعيد المحددة، ومن ثم تزويد ديوان المحاسبة بصورة من الحساب الختامي للوزارة.

2 – اجراء الفحص الدوري (شهري – ربع سنوي) لحسابات تسوية الامانات القواعد تنفيذ الميزانية والعهد بانواعها والحسابات النظامية بانواعها، وإجراء التسويات اللازمة.

3– سرعة الانتهاء من التحقيق في الملاحظات والمآخذ التي شابت تنفيذ العقد رقم (م خ ع /2/ 98/ 99) المبرم مع شركة لتقديم خدمات الاشعة والمختبرات والطب النووي بمستشفى العدان تمهيدا لاتخاذ القرار اللازم بشأنها ومحاسبة المسؤولين عنها.

4 – تأكيد عدم صرف اي بدلات او مكافآت مالية لأي موظف من دون التأكد من استحقاقه لتلك البدلات والمكافآت تفيا واسترشادا بقرارات مجلس الخدمة المدنية

5– مطالبة الوزارة بـ:

أ) معالجة أسباب تمديد العقد الخاص بالتأمين الطبي للمتقاعدين (عقد عافية) المدة قصيرة (ثلاثة أشهر) من دون اتخاذ إجراءات إعادة الطرح على الرغم مما شاب تنفيذه من ملاحظات.

ب) التحديد الدقيق للامراض المحدد علاجها في العقد الجديد.

ج) دراسة أسباب تكرار صرف الأدوية مع المغالاة في أسعارها وتأكيد معالجتها.

د) دراسة أسباب صرف مبالغ نقدية لبعض المرضى على غير شروط العقد ومحاسبة المتسببين في هذا الإجراء.

ه) سرعة انجاز بناء المستشفيات الجديدة والتوسعة السريرية في لمانية مستشفيات وتفصيل متابعة الوزارة لهذه المشاريع وغيرها من مشاريع الوزارة. وفي مقدمتها مستشفى جابر

و) تدارك التزايد غير المبرر في الإنفاق على بند العهد وعدم تغطية وتأكيد التغطية في ميزانية السنة التالية مباشرة.

ز) تحصيل مستحقات الوزارة لدى الغير.

ح) معالجة ملاحظات الديوان حول ضوابط تنفيذ عقد التأمين الصحي واشتراكات المشمولين بالضمان.

–6 معالجة التضخم الذي ظهر في حساب الأمانات (تحت التسوية) والذي جاوز مبلغ (27.689.827) مليون د.ك مع عدم اتخاذ الوزارة أي إجراءات فاعلة أو ملموسة لمعالجة التراكم الزمني في حساب الأمانات بالميزانية.

–7 معالجة الوزارة لحساب العهد والدفعات والاعتمادات المالية للعلاج بالخارج والتي وصلت إلى 556.572 د.ك عام 2015 .

8 – معالجة أوجه القصور والضعف ونظم الرقابة الداخلية وتأكيد المتابعة المالية والإدارية للقطاعات.

9 – تقيد الوزارة بقواعد الرقابة السابقة واللاحقة بالعرض على ديوان المحاسبة الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصه، والعمل على عدم مخالفة أحكام القانون (30) لسنة 1964 بإنشاء الديوان.

المحور الثالث: المكاتب الصحية في الخارج

1 – تكويت المكاتب الصحية والاستغناء عن الوافدين إلا في أضيق الحدود.

2 – التعاقد مع شركات عالمية معتمدة لعمل نظام آلي ومحاسبي موحد لكل المكاتب الصحية.

3 – عمل نظام ربط آلي بين الوزارة والمكاتب الصحية لتسهيل المخاطبات وتسريع التواصل.

4 – توفير أجهزة بصمة لكل المكاتب الصحية.

5 – التعاقد مع مكتب تدقيق عالمي للتدقيق على مصروفات وفواتير المكاتب الصحية في كل من (باريس – فرانكفورت – واشنطن – لندن) في الفترة من 2013/1/1 الى 2017/1/1 على أن يتم تزويد المجلس بالتقرير النهائي للتدقيق، وأن يستمر مكتب التدقيق في أداء عمله في كافة المكاتب الصحية مستقبلا، ومتابعة المبالغ المحولة من الدولة مقر المكتب الصحي إلى الخارج.

6 – تحديد آلية واضحة لاختيار وتعيين الملاحق الصحية والمالية والإدارية ورؤساء المكاتب الصحية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وتحقيق الشروط والمعايير المتعلقة في الوظائف المحاسبية.

7 – الالتزام بتعيين موظفين متخصصين حسب المؤهلات العلمية المطلوبة لكل وظيفة

8 –التعاقد مع محام خاص لكل مكتب صحي.

9 – اشتراط إجادة اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة لكل العاملين في المكاتب الصحية بالإضافة لإجادة لغة الدولة الكائن بها مقر المكتب الصحي لوظائف محددة.

10 –تدقيق الوزارة على جميع فواتير المرضى المقدمة عن طريق التواصل مع المكاتب الصحية قبل صرفها للقضاء على حالات التزوير.

11 – إلزام جميع المستشفيات المتعاملة مع المكاتب الصحية بتقديم لائحة أسعار واضحة ومحددة بشكل مسبق لمنع التلاعب ومضاعفة أسعار العلاجات

12 – إحالة الموظفين المخالفين الى جهات التحقيق المختصة في حال اكتشاف المخالفات وعدم الاكتفاء بالعقوبات التأديبية والفصل.

13 – الالتزام بنظام (DRG) في ألمانيا لتوحيد أسعار العلاجات مع المستشفيات كافة.

14 – إيقاف التعامل مع شركات الوساطة والخدمات وإيقاف التعامل مع المستشفيات التي تتعامل عن طريق شركات وسيطة والالتزام بالتعامل المباشر مع المستشفيات.

15 – إنهاء خدمات رئيس قسم المحاسبة في فرانكفورت المدعو صابر لعدم أمانته وتناقض أقواله أثناء التحقيق ومحاولة التضليل على اللجنة ولوجود اتهام ضده بالتحريض على ارتكاب ممارسات جنسية مع إحدى السيدات التي كانت تتعامل مع المكتب الصحي حسب ادعائها.

16 – اعداد خطة استراتيجية لتطوير العمل بالمكاتب الصحية بالخارج بما يسهم إيجابا في تحقيق شغل الوظائف بها من الكفاءات الكويتية المتخصصة

17 – عدم إيفاد المرضى قبل التحديد الدقيق لمواعيد بدء العلاج مع تأكيد مراجعة حالات المغادرة بعد انتهاء العلاج واسترداد الضرائب في واشنطن وألمانيا وفرنسا وانجلترا.

18 –تفعيل الخبرات الإدارية والمهنية الطبية والحاسبية بالمكاتب الصحية المختلفة مع المراجعة الدورية والتفتيش المستمر على أعمالها من قبل الوزارة للتأكد من سلامة الإجراءات والتقيد بالنظم والتعليمات.

19 – اعتماد لائحة مالية وإدارية موحدة لكافة المكاتب الصحية في الخارج يتم من خلالها توحيد الإجراءات المالية والإدارية وتحديد الدورة المستندية لصرف الفواتير وآلية مراجعتها والتدقيق عليها.

20 – التزام الوزارة بتحمل رسوم إصدار تأشيرات الدخول (الفيزا) الطبية وتجديدها.

21 –تشكيل لجنة للتحقيق في إجراءات اختيار وتعيين رؤساء المكاتب الصحية

والملاحق الصحية والإدارية والمالية في كافة المكاتب الصحية محل التحقيق، على أن يتم تزويد المجلس بالتقرير النهائي للتحقيق.

22 –قيام وزارة الصحة استملاك مقار المكاتب الصحية بالخارج بدلا عن استئجارها.

23 – قيام الهيئة العامة للاستثمار بتملك مختبرات ومصحات علاجية والاستثمار فيها في الدول محل الابتعاث تقليلا لتكاليف العلاج.

المحور الرابع: صندوق دعم المرضى

1 – مبادرة الوزارة إلى التعميم بحصر جميع الأماكن المستغلة وإيقاف عملها مؤقتا لحين اصدار تراخيص لها بإجراءات قانونية.

2 – مبادرة الوزارة للتنسيق مع إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية للعمل على عدم تجديد العقود السارية وإعادة طرحها على خبراء بهذه المواقع.

3 – العقود التي انتهت وتلك الأماكن المستغلة دون عقود تتولى إدارة الفتوى والتشريع اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المستغلين لها، واجراء استغلالها وفقا لشروط وضوابط المزايدة المعدة في ذلك.

4 – تأكيد التعاقد المباشر مع الوزارة دون غيرها ووفقا لضوابط لائحة الاستثمار المعدة من الوزارة.

5 – البدء الفوري في إيقاف عمل الكافيتريات غير المرخصة وتقنين أوضاع الاستغلال.

6 – تبلورت جهود الصندوق في الكثير من الأعمال الإنسانية وتقديم إعانات للمرضى أيا كانت جنسياتهم، ودعم وتوفير حاجتهم للعلاج الطبي وتغطية تكاليف هذا العلاج من موارد الصندوق، إلا أنه يجب ألا يقف هذا العمل الإنساني أمام تقنين أوضاع استغلال المواقع سواء المخصصة للصندوق من الجهات حفاظاً على المال العام بما له من أولية مطلقة على أي غاية أو هدف آخر.

7 – التزام الوزارة بالعمل على تنفيذ قواعد وشروط وضوابط استغلال المساحات المعدة للاستثمار بمرافقها المختلفة بما فيها تلك المخصصة لصندوق رعاية المرضى بما يحقق قانونية الاستخدام في مقابل انتفاع عادل يخصص للوزارة.

8 – العمل على تخصيص المواقع الاستثمارية التابعة لوزارة الصحة لمشاريع الشباب المسجلة في الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: استقدام كوادر للعمل بالهيئة التمريضية

1 – مراعاة التقيد في اختيار أعضاء الهيئة التمريضية من خلال اجراء الاستقدام بالتعاقد المباشر من لجان الوزارة والمكاتب الحكومية لدى الدول المستقدمة منها وخاصة الهند والفلبين.

2 – التقيد بربط الاستقدام بتوافر الدرجات الوظيفية والمالية لها.

3 – الالتزام بلوائح وضوابط ديوان الخدمة المدنية عند القيام بالتعاقد مع شركات جلب واستقدام الممرضين والكوادر الطبية.

المحور السادس: مراحل ترسية عقد عافية الخاص بالمتقاعدين

1 – المبادرة إلى إعادة طرح مشروع التأمين مع معالجة ما تبين من مخالفات في تطبيق العقد الحالي.

2 – معالجة ظاهرة الإسراف والارتفاع في كميات وأسعار الأدوية.

3 – إعادة النظر في نظام التأمين الصحي، وتفعيله على أسس مقرونة بتفعيل وتسريع إنشاء مستشفيات التأمين الصحي.

4 –تشكيل لجنة للتحقيق في كافة المخالفات والتجاوزات الواردة في هذا التقرير وتقارير ديوان المحاسبة الخاصة في محور عقد عافية (المحور السادس)، على أن يتم تزويد المجلس بالتقرير النهائي للتحقيق.

المحور السابع: مشروع مستشفى العدان الجديد

1 – التزام الوزارة بالعمل على تقنين قواعد وشروط التعاقدات بما يكفل استكمال الدراسات والمواصفات الفنية للمشروع قبل طرحه للتنفيذ لما ترتب على هذا التأخير من تكاليف إضافية لتصاميم المشروع بلغت 98.771 ألف دينار على النحو السابق البيان.

2 – العمل على توفير مبالغ تنفيذ المشروعات بالتنسيق مع وزارة المالية قبل طرح المشروع وتأكيد وجود قيمة تنفيذ المشروع في ميزانية الوزارة.

3 – معالجة القصور والخلل في متابعة خطوات تنفيذ المشروع مع المكاتب الاستشارية ومراجعتها مستندياً في أوقات مناسبة معالجة لما ترتب على تأخير الوزارة في متابعة أعمال الاستشاري من تكاليف مالية إضافية مللت إهدارا للمال العام بمبالغ تجاوزت 35.146.400 مليون دينار

4 – إسراع الوزارة في معالجة مواطن الخلل في إجراءات طرح وتنفيذ هذا العقد، الأمر الذي يقترح معه قيام الوزارة بإجراء تحقيق شامل في هذا الموضوع ومحاسبة المسؤولين عن هذا التأخير بما نتج عنه من خسارة للمال العام تجاوزت (130) مليون دينار.

التوصيات بالإحالة الى النيابة العامة ومحكمة الوزراء

أولا: المحور الأول تجاوزات العلاج بالخارج:

1 – إحالة كل من:

–وكيل وزارة الصحة (السابق) / د. خالد السهلاوي.

– وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون المالية محمد العازمي.

– مديري إدارة العلاج بالخارج المتعاقبين في الفترة محل تحقيق اللجنة (من الفترة 2013/1/1 الى 2017/1/1 إلى النيابة العامة والهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق معهم والاستماع إلى إفاداتهم حول الشبهات والمخالفات المالية والإدارية والجنائية والنتائج الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في المحور الأول).

ثانيا: المحور الثالث تجاوزات المكاتب الصحية في الخارج

1 – إحالة كل من:

– وكيل وزارة الصحة (السابق) د. خالد السهلاوي.

– وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون المالية محمد العازمي

– الوكيل المساعد للشؤون القانونية (سابقا)/ د. محمود العبدالهادي.

– رئيس المكتب الصحي في فرانكفورت (سابقا)/ د. سليمان الحريش.

– الملحق المالي في المكتب الصحي في فرانكفورت (سابقا) / خالد الحمدان.

– الملحق الصحي في المكتب الصحي بواشنطن/ د. خالد العبدالغني.

إلى النيابة العامة والهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق معهم والاستماع إلى إفاداتهم حول الشبهات والمخالفات المالية والإدارية والجنائية والنتائج الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في المحور الثالث).

المحور الرابع (صندوق إعانة المرضى):

1 – إحالة كافة مستندات التحقيق في هذا المحور إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

المحور الخامس عقود التمريض:

1 – إحالة وزير الصحة (الأسبق) د. علي العبيدي إلى النائب العام لإحالته إلى اللجنة الدائمة لمحاكمة الوزراء وفقا لأحكام المادة رقم (1) والمادة رقم (2) فقرات (ب، هـ، و) من القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء.

2 – إحالة كل من:

– وكيل وزارة الصحة (السابق) د. خالد السهلاوي.

– مدير إدارة الخدمات التمريضية (السابق) لطيفة المنصور.

– مدير إدارة العقود الخاصة (السابق) محمد خليف الشمري.

– الشركات التي تم التعاقد معها على استقدام وجلب الكوادر التمريضية خلال الفترة محل التحقيق (من 2013/1/1 وحتى 2017/1/1).

إلى النيابة العامة والهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق معهم والاستماع إلى إفاداتهم حول الشبهات والمخالفات المالية والإدارية والجنائية والنتائج الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في (المحور الخامس).

المحور السابع (مشروع مستشفى العدان الجديد):

1 – إحالة وزير الصحة (الأسبق) د. علي العبيدي إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق معه والاستماع إلى إفاداته حول الشبهات والمخالفات المالية والإدارية والجنائية والنتائج الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في (المحور السابع).

2 – إحالة كل من:

– وكيل وزارة الصحة (السبق) د. خالد السهلاوي.

– وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون القانونية (السابق) د. محمود العبدالهادي.

– وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الهندسية والمشاريع ناجي الصقر.

إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتحقيق معهم والاستماع إلى إفاداتهم حول الشبهات والمخالفات المالية والإدارية والجنائية والنتائج الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في (المحور السابع).

8 – توصي اللجنة بأن يوافق المجلس الموقر على تمديد عملها لمدة سنة، وذلك لمتابعة تنفيذ الحكومة للتوصيات الواردة بالتقرير، على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال المدة المذكورة.

ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع..14 توصية

التقرير الأول للجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع حيث تضمن التقرير 14 توصية كالتالي:

1 – قبول جميع المتقدمين الحاصلين على تقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف وحاملي درجة الماجستير ممن تمت مقابلتهم للعمل بإدارة الفتوى والتشريع.

2 – ضرورة اتباع إدارة الفتوى والتشريع لمبدأ الشفافية وذلك من خلال الإعلان عن شغل وظائف الإدارة بشكل رسمي وواضح وإعلان أسماء المقبولين في وسائل الإعلام كذلك حتى يطمئن الرأي العام من ذوي المتقدمين والمتقدمين أنفسهم إلى شغل الوظائف بناء على الجدارة والكفاءة.

3 – يتعين المفاضلة بين المتقدمين على أساس درجة الاعتماد الأكاديمي المحلي والدولي للجامعة التي تخرج منها المتقدم لشغل الوظيفة، ووضع درجات أو نقاط افضلية ترفع من معايير هذه المفاضلة وتزيد من فرصة قبول خريجي الجامعات المتميزة.

4 – إعادة النظر في طريقة المفاضلة على أساس المعدل بحيث يكون معدل تخرج المتقدم له ثقله النسبي في وزن درجته وبما لا يقل عن (35%) من درجة المفاضلة.

5 – توصي اللجنة بأن يكون وزن اجتياز المقابلة الشخصية كشرط للتعيين في إدارة الفتوى والتشريع لا تزيد على (20%) من الدرجة المطلوبة للتعيين وأن تكون نسبة (80%) المتبقية موزعة على أساس الكفاءة والمؤهل الدراسي والتقدير العلمي والاختبارات التحريرية.

6 – ضرورة احتساب درجة الاختبار التحريري للمتقدمين كأحد عناصر المفاضلة بينهم، كما يفضل أن تتبع الإدارة الأساليب الحديثة في تصحيح الإجابات كالتصحيح الآلي.

7 – العمل على تعديل عناصر استمارة التقييم في المقابلة الشخصية بحيث يتم إلغاء عنصر المعلومات القانونية اكتفاء بأسئلة الاختيار التحريري، مع زيادة الأسئلة المتنوعة التي تكشف عن شخصية المتقدم ومعلوماته الثقافية.

8 – أن تضم لجنة المقابلات الشخصية في تشكيلها أحد المختصين في علم النفس.

9 – ضرورة تحقيق العدالة بين المتقدمين في زمن المقابلة وذلك عن طريق تحديد وقت زمني ثابت لجميع المتقدمين يتم احتسابه بطريقة إلكترونية واضحة.

10 – وضع خطة لقبول الخريجين في إدارة الفتوى والتشريع سنويا أو على فترات متقاربة.

11 – توصي اللجنة الحكومة بضرورة اختصار الوقت في عملية الإعلان عن الوظائف وشغلها وذلك تفاديا لطول الفترة ما بين الإعلان عن الوظيفة ونتيجة القبول فيها حتى لا يترتب على ذلك تفويت الفرصة على المتقدمين للبحث عن وظيفة في جهة أخرى.

12 – ضرورة البحث عن آلية مركزية في الدولة لفحص التظلمات وبحث أسبابها من خلال إجراءات واضحة تضمن للمتظلم ألا تكون الجهة المتظلم منها هي الخصم والحكم في آن واحد عند فحص تظلمه.

13 – الحرص على الاستفادة من خبرة أعضاء إدارة الفتوى والتشريع وذلك بتوزيع عدد من أعضائها على الجهات الحكومية على نحو يكفل سلامة تطبيق المبادئ القانونية وإيصال الحقوق لأصحابها مما يسهم في تخفيض أعداد القضايا التي ترفع على تلك الجهات.

14 – تهيب اللجنة بكل الجهات الحكومية عموما التي يتم شغل وظائفها عن طريق مسابقة يجري لها اختبار تحريري ومقابلة شخصية أن تراعي وضع ضوابط محددة ومعايير موضوعية واضحة تكفل تكافؤ الفرص أمام المتقدمين للمسابقة حرصا على تحقيق الشفافية والحيدة في كل مرافق الدولة.

حادثة الأمطار..18 توصية

التقرير الأول للجنة التحقيق حول أزمة حادثة الأمطار حيث تضمن التقرير 18 توصية .

البنية التحتية.. 12 توصية

التقرير الثاني للجنة المرافق العامة عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد حيث تضمن التقرير 12 توصية .

توصيات 3 اعتمادات إضافية..17 توصية

وافق المجلس في جلسة 20 مارس 2019 على 17 توصية منها 9 توصيات بشأن (اعتماد تقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) و3 توصيات بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 (بميزانية وزارة الصحة) وتوصيتان بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 (بميزانية وزارة النفط) و3 توصيات بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 بميزانية وزارة التعليم العالي.

النفقات الرأسمالية ... 9 توصيات

وتضمن التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن (اعتماد تقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) ، 9 توصيات ، اعتماد إضافي للصحة..3 توصيات

التقرير الثاني للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 (بميزانية وزارة الصحة) حيث تضمن التقرير 3 توصيات، كالتالي:

–1 سرعة تنفيذ وزارة الصحة للإجراءات الحكومية المبينة تفصيلا في هذا التقرير.

–2 قيام وزارة المالية بإعادة تبويب (بند الخدمات الصحية بالخارج) للفصل بين ما يصرف على تكليف الإقامة بالمستشفيات وأجور علاج المرضى، وبين ما يصرف على المصاريف إدارية للمكاتب الصحية في الخارج كرواتب الموظفين ومخصصات لمرافقي المرضى وتذاكر سفرهم وغيرها بما يمكن من معرفة ما يصرف في هذا الشأن على نحو أدق.

404 توصيات في دور الانعقاد الثالث